

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢ يناير ٢٠٠٩

مرصد عربي للأمن البحري للوقاية من
القرصنة

بقلم: د. أشرف سليمان خيرال
خبير دراسات الأمن البحري



حينما نتكلم عن التدويل في المجال
البحري فهو يختلف تماما عن
التدويل العسكري في مجال العلاقات
الدولية والذي يرتبط بحفظ السلام
على إقليم جغرافي أو دولة معينة على اليابسة
يوجد بها تصارعات أو إرسال قوات حفظ
السلام للسيطرة على نطاق يوجد به منازعات
ذات طابع مسلح، ولكن التدويل في المجال
البحري يبتعد تماما عن هموم مصطلحات
الصراعات المسلحة التي ترنو دائما أن التدويل
العسكري هو استعمار مقنع أو ما شبه ذلك،
فالتدويل البحري حق دولي مشروع على
الخريطة الملاحية العالمية لأنها مشاع يمتلكها
العالم بعيدا عن سيادة للحدود الإقليمية البحرية
للدول.

فقد وضحت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
لعام ١٩٨٢ المادة ١٢٣ أن تتعاون الدول
المشاطئة لبحار مغلقة أو شبه مغلقة وان
تسعي مباشرة عن طريق منظمة إقليمية أو
دعوة غيرها من الدول أو المنظمات الدولية
المتهمة بالأمر حسب الاقتضاء التعاون معا في
العمل، أما المادة ٣ أن لكل دولة الحق في أن
تحدد عرض بحرها الإقليمي بمسافة تتجاوز ١٢

ميلا بحريا مقاسة من خطوط الأساس، وقد وضحت المادة (٥٧) عرض المنطقة الاقتصادية الخالصة ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي، أما

المادة (٧٦) فقد حددت أن ترسم الدولة الساحلية الحدود الخارجية لجرفها القاري حينما يمتد ذلك إلي ما يتجاوز ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي، أما المادة (٨٧) قد وضحت انه لا يجوز لأية دولة شرعا أن تدعي اخضاع أي جزء من أعالي البحار لسيادتها، وبالتالي فأعالي البحار يحقق استقرار الأمن فيها قوات دولية مشتركة وفق الأمن العالمي.

وفي الوقت الراهن يوجد خلط واضح في ماهية استخدام الأقمار الصناعية لمكافحة القرصنة وبين الأقمار التي تستخدم في العمليات العسكرية، فالأقمار الصناعية التي تستخدم للوقاية من القرصنة هي أقمار لخدمات الأمن البحري وهذا الخلط أصبح واضحا في التحليلات الراهنة، ويؤدي ذلك إلي شتات الرأي العام، فالأقمار الصناعية المرتبطة بالأمن البحري تدرس بالفعل في الأكاديميات والكليات البحرية وترتبط بالاستغاثة وتحديد أماكن السفن التي تتعرض للقرصنة أو السطو المسلح من أجل تحديد مكان السفينة وذلك علي غرار نظام Shiploc والذي يقدم خدمة متابعة السفن لفترات طويلة ولمرات متكررة في اليوم تصل إلي ٢٤ مرة، ويتم عرض موقع السفينة علي شبكة مخصصة مع الخرائط البحرية التي توضح

الموقع ويحدد موقع السفينة واتجاهها وبموجب هذا النظام يتم متابعة السفن بواسطة الأقمار الصناعية ويتم تشغيله بواسطة وكالة الفضاء الفرنسية، وهو واسع الانتشار دولياً وان نظام SSAS هو المعتمد دولياً للتحذير عند وقوع هجوم قرصني، ويتم إرسال قوة مسلحة لتقديم الدعم لها، وبالتالي تختلف تلك الأقمار عن الأقمار العسكرية في الحروب أو الجبهات المسلحة التي ترتبط بتحديد الأسلحة والذخائر وقت المعركة.

أما بالنسبة لمرصد الأمن البحري للوقاية من عمليات القرصنة البحرية فكانت التجربة الأولى في المنطقة العربية قد وضحتها كاتب هذا المقال في دراسة بعنوان اثر المعلومات علي أمن المجتمع البحري عام ٢٠٠٢ واقترحت الدراسة تأسيس مرصد عربي للأمن البحري بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية علي أن يتبع جامعة الدول العربية.

ولكن حتي الآن لم يباشر هذا المعهد مهام الرصد الأمني للمعلومات عن القرصنة البحرية للمنطقة العربية بواسطة خبراء متخصصين في الشؤون الأمنية البحرية، لتصبح تلك المعلومات كإنداز مبكر للدول العربية وهذه هي فكرة تدويل المعلومات الأمنية البحرية علي المستوي العربي، ويكتفي المعهد في الوقت الراهن بالتدريب وتقييم الخطط الأمنية.

وبالتالي فهناك هيكلية عربية قائمة بالفعل مهامها في الأساس هو العمل العربي المشترك لدعم الأمن البحري في جميع المعلومات الأمنية البحرية التي تؤمن خطوط الملاحة العربية من خلال توفير المعلومات الأمنية البحرية بالإضافة إلى البيانات الرقمية والمؤشرات مع تأسيس مرجعية عربية لجمع ونشر المعلومات المتعلقة بالأمن البحري العالمي للدول العربية، بالإضافة إلى وضع نظام دائم لمراقبة التوترات الدولية ووضع المؤشرات الأمنية الدائمة لتفعيل الدور الوقائي، وذلك من خلال الإنذار المبكر لتفادي وقوع الأزمات الأمنية، وبالتالي فهم هذا المعهد هي مهام دبلوماسية بحرية وهي قريبة الشبه للمكتب البحري الدولي في إنجلترا التابع لغرفة التجارة الدولية،

ويمكن أن يضاف إلى مهام المعهد التحريات والتحقيقات في مجال الأمن البحري ذات البعد الاقتصادي، بالإضافة إلى تقديم المراقبة بالأقمار الصناعية للسفن العربية لتقديم الدعم المناسب للاستغاثة في أثناء القرصنة البحرية، وبالتالي فيوجد بالفعل هيكلية للأمن البحري العربي موجودة بالفعل تتبع جامعة الدول العربية، وترتبط بتدويل المعلومات الأمنية في المجال البحري للمنطقة العربية، ولكنها لم يكتمل تنفيذ مهامها على الوجه الأكمل حتى الآن.